

## وزارة العدل

## القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الله السلطان

وعضوية القضاة السادة

نور الدين جرادات، د. عرار خريس، أحمد المومني، عبد الكريم فرعون

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠٠٥/٦٥

المميزان:

.١

.٢

وكيلهما المحامي

المميز ضده:

الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٢ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة  
الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٤/١١٦٠ فصل ٢٠٠٤/١٢/٩ والقاضي بإدانة المتهم  
المميز الأول بجنحة إدارة بيت للبعاء خلافاً للمادة ٣١٢  
عقوبات وعملاً بذات المادة حبسه مدة ستة اشهر والرسوم والغرامة مائة دينار وإدانته عملاً  
بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية بجنحة الكسب من أعمال الدعارة خلافاً للمادة  
٣١٥ عقوبات وعملاً بذات المادة حبسه مدة سنة واحدة والرسوم وعملاً بأحكام المادة ٧٢  
عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه لتصبح حبسه مدة سنة واحدة والرسوم والغرامة مائة دينار  
والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

وعملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية إعلان عدم مسؤولية المميزين  
عن جناية هناك العرض المسندة إليهم.



٢. جنابة هتك العرض خلافاً للمادة ٢٩٦ عقوبات مكررة مرتين بالنسبة للمتهمين

٣. جنحة قيادة أنثى لتصبح بغياً خلافاً للمادة ٣١٠ عقوبات بالنسبة للمتهم

٤. جنحة إدارة بيت للبغاء خلافاً للمادة ٣١٢ عقوبات بالنسبة للمتهم

٥. جنحة التكبسب من أعمال الدعارة خلافاً للمادة ٣١٥ عقوبات بالنسبة للمتهم

٦. جنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة ٣٩٠ عقوبات بالنسبة للمتهمين

وتتلخص وقائع هذه الدعوى كما وردت بأسناد النيابة وأنه وبتاريخ ٢٠٠٤/٧/٥ خرجت المجني عليها عمرها ١٩ سنة من منزل ذويها على أثر خلاف مع شقيقتها وذهبت إلى منطقة حدائق الملك عبد الله وهناك تعرفت على المتهم حيث طلبت منه تأمين عمل لها وقام باستئجار منزل لها في منطقة الزرقاء وأقام معها في نفس المنزل وهناك طلب منها ممارسة الجنس معها بتربيط يديها وقام بتسليحها بجميع ملابسها وقام هو بشلح ملابسها وقام بإدخال قضيبه في مؤخرتها رغماً عنها وبقي على تلك الحال إلى أن استمنى ثم قام بفك رباطها وكرر معها ذلك الفعل حوالي عشر مرات وبعد ذلك بحوالي شهر ونصف اختلقت المشتكية مع المتهم حيث تركت المنزل وبعد ذلك تعرفت على المتهم وطلب منها الذهاب معه إلى منزله وذكر لها أن زوجته ووالدته تعيشان معه في المنزل حيث ذهبت المشتكية إلى منزله في منطقة بيار وادي السير ولدى دخولها إلى المنزل تبين لها أن المتهم يدير بيتاً لأعمال الدعارة حيث شاهدت لديه فتاتين لا تعرفهما من السابق ولا تعرف عنهما أية تفاصيل أخرى سوى اسميهما وهو رشا وسهى واصبح المتهم يحضر أشخاص سعوديين يقومون بممارسة الجنس مع المشتكية وكان يأخذ نقود مقابل ذلك وبعد ذلك أخذها المتهم والفتاتين ليعيشوا في غرفة في منطقة الهاشمي الشمالي وهناك قام بممارسة الجنس معها من الخلف رغماً عنها حوالي مرتين حيث كان بحالة السكر وبعد ذلك تم إلقاء القبض على المشتكية في منطقة حدائق الملك عبد الله وتم تسليمها إلى أهلها إلا أن المشتكية وبتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٩ هربت من منزل أهلها وذهبت إلى عمان وعملت في نادي الأوتار الليلي وتعرفت على المتهم وقام بممارسة الجنس معها من الخلف رغماً عنها وبعد حوالي يومين أخذها المتهم إلى منزله وقام بممارسة الجنس معها مرة أخرى من الخلف رغماً عنها وبعد ذلك قدمت الشكوى وجرت الملاحقة).

ولدى نظر الدعوى وسماع البينة وتقديم الأدلة توصلت محكمة الجنايات الكبرى إلى أن وقائع الدعوى كما تحصلتها وقنعت بها وحازت على وجدانها تتلخص أنه وبتاريخ ٢٠٠٤/٧/٥ وعلى اثر خلاف المجني عليها مع شقيقها

وقيامه بضربها خرجت المذكورة من بيت أهلها في إربد - إيدون إلى مدينة عمان والذي كان يبلغ عمرها ١٩ سنة وتعرفت على المتهم في حديقة الملك عبد الله وطلبت منه أن يوفر لها عملاً حيث ذهبت معه إلى مدينة الزرقاء وقام باستئجار منزل وأقامت هي والمذكور به وقد قام بممارسة الجنس معها من الخلف حيث كان يضع قضيبه في مؤخرتها حتى يستمني وكرر هذا الفعل عشر مرات ومكثت المذكورة مع المتهم حوالي شهر ونصف وبعدها حصل خلاف بينهما وتركته وعادت إلى حدائق الملك عبد الله حيث التقت مرة ثانية بالمتهم وطلب منها العودة معه إلى البيت إلا أنها رفضت ثم تعرفت على المتهم الملقب حيث أخبرها أنه يرغب

بأخذها إلى بيت أهله إلا أنه أخذها إلى بيت أعده لإدارة ممارسة البغاء يقع في وادي السير وقام بإحضار أشخاص من جنسيات عربية وكان هؤلاء الأشخاص يمارسون الجنس مع المجني عليها من الخلف وكان المتهم يقبض مبالغ من هؤلاء الأشخاص وكان في بيت الدعارة فتاتين أخريين تدعى إحداهما والثانية ولم يقوم بإعطاء المجني عليها مبالغ من التي كان يقبضها من الزبائن الذي كان يحضرهم ثم أخذ المتهم المجني عليها والفتاتين إلى منزل آخر في جبل الهاشمي وهناك قام بممارسة الجنس مع المجني عليها من الخلف مرتين ثم هربت المذكورة من بيت المتهم إلى منزل المتهم في مدينة الزرقاء ومارس معها الجنس خمسة مرات من الخلف ومكثت عنده أسبوع وبعدها عادت إلى عمان إلى حدائق الملك عبد الله وتم القبض عليها من قبل الشرطة وتم تسليمها إلى أهلها وبتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٩ وبعد أسبوع هربت من بيت أهلها إلى عمان وعملت في نادي ليلي يدعى الأوتار وفي الملهى الليلي كانت تتناول المشروبات الكحولية وتعرفت على المتهم حيث مارس معها الجنس مرتين من الخلف وكانت في إحدى المرات بحالة سكر وقد حضر رجال البحث الجنائي إلى النادي وأخذوهما إلى إدارة حماية الأسرة وجرت الملاحقة).

وطبقت محكمة الجنايات الكبرى الوقائع على القانون وخلصت إلى نتيجة مؤداها أن الأفعال الجنسية التي أقترفها المتهمين مع المجني عليها لم تتم بالعنف أو التهديد كما ورد على لسانها وإنما ظروف وملابسات هذه الدعوى تشير بشكل لا ريب فيه بحصولها برضاها.

ولما كان سن المجني عليها يزيد عن سن الحماية القانونية ولم ترتكب هذه الأفعال بعنف أو تهديد في الجرائم المتعلقة في الاعتداء على العرض خلافاً للمادة ٢٩٦ عقوبات فلا تقع أفعال المتهمين تحت طائلة التأثيم المجرم وبالتالي غير مستوجبة العقاب.

أما بالنسبة لجنحة قيادة أنثى لتصبح بغياً خلافاً للمادة ٣١٠ عقوبات بالنسبة للمتهم وحيث تجد المحكمة أن المتهم قد قام بأخذ المجني عليها إلى بيت أعدده لإدارة بيت بغاء وقام بإحضار أشخاص مارسوا مع المجني عليها الجنس من الخلف الأمر الذي يشكل سائر أركان وعناصر جنحة قيادة أنثى لتصبح بغياً خلافاً للمادة ٣١٠ عقوبات وإدانته بها.

أما بالنسبة لجنحة إدارة بيت للبغياء خلافاً للمادة ٣١٢ عقوبات بالنسبة للمتهم وحيث تجد المحكمة أن المتهم المذكور كان قد أعد بيتاً للبغياء وأداره كونه كان يحضر أشخاصاً لكي يمارسوا الجنس مع المجني عليها وفتيات أخريات الأمر الذي يشكل سائر أركان وعناصر جنحة إدارة بيت البغاء خلافاً للمادة ٣١٢ عقوبات وإدانته عنها بالإضافة للاسبقيات الواردة في ملف الدعوى من أن المذكور لديه قيد تتمثل بإدارة بيت للبغياء .

أما بالنسبة لجنحة التكبس من أعمال الدعارة خلافاً للمادة ٣١٥ عقوبات بالنسبة للمتهم وحيث تجد المحكمة أن المتهم المذكور كان يحضر أشخاصاً لكي يمارسوا الجنس مع المجني عليها وكان يقبض مبالغ لقاء ذلك الأمر الذي يشكل سائر أركان وعناصر التكبس من أعمال الدعارة خلافاً للمادة ٣١٥ عقوبات وإدانته بها.

أما بالنسبة لجنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة ٣٩٠ عقوبات بالنسبة للمتهم وحيث تجد المحكمة أن النيابة العامة لم تقدم البيئة على هذه التهمة الأمر الذي يؤدي بالمحكمة إلى الحكم بإعلان براءة المتهمين عن هذه التهمة.

وتأسيساً على ما تقدم أصدرت محكمة الجنايات الكبرى القرار رقم ٢٠٠٤/١١٦٠  
وجاهياً بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٩ مقررته فيه ما يلي :

١. عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهم  
بجنحة قيادة أنثى لتصبح بغياً خلافاً للمادة ٣١٠

عقوبات و عملاً بذات المادة حبسه مدة سنة واحدة والرسوم والغرامة خمسين ديناراً والرسوم.

٢. عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهم

بجنته إدارة بيت للبيغاء خلافاً للمادة ٣١٢ عقوبات

و عملاً بذات المادة حبسه مدة ستة أشهر والرسوم والغرامة مائة دينار والرسوم.

٣. عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهم

بجنته التكسب من أعمال الدعارة خلافاً للمادة ٣١٥

عقوبات و عملاً بذات المادة حبسه مدة سنة واحدة والرسوم.

٤. عملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه لتصبح حبس المتهم

مدة سنة واحدة والرسوم محسوبة له مدة

التوقيف وذلك زجراً له وردعاً لغيره.

٥. عملاً بأحكام المادة ١٧٨ من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهمين

من جنته السكر المقرون بالشغب

خلافاً للمادة ٣٩٠ عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني.

٦. عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية الحكم بعدم مسؤولية المتهمين

عن جناية هتك العرض المسندة إليهم، والإفراج عن المتهم فوراً

ما لم يكن موقوفاً لداعٍ آخر .

لم يرض المحكوم عليهما بالقرار المذكور قطعاً فيه تمييزاً للأسباب المدرجة في لائحة

تمييزهما المقدمة بتاريخ ٢٢/١٢/٢٠٠٤ وقد تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية

مؤرخة في ٥/١/٢٠٠٥ طلب في نهايتها رد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

وعن السبب الأول من أسباب التمييز ومؤداه تخطئة محكمة الجنايات الكبرى لأن

قرارها جاء معيباً بفساد الاستدلال وقصور في التعليل وخال من أسبابه ولا يؤدي إلى

النتيجة التي توصلت إليها المحكمة وفي ذلك نجد أن المادة ١٤٧ من قانون أصول

المحاكمات الجزائية امتدت محكمة الموضوع في المسائل الجزائية بسلطة تقديرية واسعة في

الاقتناع بالأدلة التي تقدم إليها وطرح ما عداها دون رقابة عليها من محكمة التمييز في هذه

المسألة الموضوعية طالما أن النتيجة التي توصلت إليها لها ما يؤيدها في بينات الدعوى

وتتفق والعقل والمنطق .

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى قنعت بأقوال المجني عليها (المشتكية) حول واقعة إدارة المميز لبيت دعارة وقبضه النقود من الأشخاص الذين كان يحضرهم لممارسة الجنس معها التي كانت متطابقة أمام مركز إدارة الأسرة وأمام المدعي العام وأمام المحكمة .

وحيث أن هذه البيئة هي بيئة قانونية تصلح لبناء حكم عليها ولم يرد ما يجرحها أو يناقضها فتكون محكمة الجنايات الكبرى قد أصابت بالاستناد إليها في حكمها المميز مما يتعين رد هذا السبب.

وعن السبب الثاني من أسباب التمييز ومؤداه تخطئة محكمة الجنايات الكبرى لتجاهلها التناقض الواضح في شهادة المشتكية وفي ذلك فإننا نجد أن المشتكية قد افادت لدى الشرطة بأن المتهم يجيب زبائن عند المدعوة علشان يناموا معي وكانوا يمارسون الجنس معي من الخلف وكان يجيب ما يقارب الخمسة إلى ثمان رجال في اليوم يمارسوا معي الجنس وتقول أمام المدعي العام أنه (المميز) وطلب مني الذهاب إلى منزله وتبين لي بأن المنزل عبارة عن بيت لممارسة البغاء والدعارة وكان يقود علي وأجبرني على ممارسة الجنس مع أشخاص سعوديين لا أعرفهم مقابل نقود وكان يأخذ النقود ولا يعطيني منها شيء وتضيف أمام المحكمة .... إلا أنه أخذني (المتهم كساب) إلى بيت دعارة يقع في وادي السير وكان يحضر أشخاص سعوديون وأشخاص آخرين ويمارسوا معي الجنس من الخلف وكان يقوم بقبض مصاري .

مع كل ذلك فإننا لا نجد تناقضاً جوهرياً بين هذه الشهادات أمام كل من الشرطة والمدعي العام ومحكمة الجنايات الكبرى من شأنه أن ينال من سلامة النتيجة التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى ويكون استناداً محكمة الجنايات الكبرى على هذه الشهادة لإدانة المتهم متفقاً والقانون وهذا السبب يكون مستوجب الرد.

وعن السببين الثالث والرابع ومؤداهما تخطئة محكمة الجنايات الكبرى لاستنادها إلى بيئة النيابة القاصرة على شهادة المشتكية وهي شهادة متناقضة وأن الادعاء العام لم يقدم الدليل القانوني على إدانة المتهم ونحن نجد أن القضاء الجزائي يقوم على حرية القاضي في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى والاعتماد على ما تطمئن إليه نفسه وطرح ما لم يفتح به وفقاً لما نصت عليه المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

وحيث أن محكمة الموضوع قد ساقت الواقعة التي قنعت بها بصورة جلية واضحة وناقشت البيانات التي استندت إليها مناقشة سليمة ودلت على الواقعة بعد استعراض البيانات التي اعتمدها وخلصت إلى النتيجة التي توصلت إليها وقد كانت سائغة ومقبولة وحيث أن محكمة التمييز لا رقابة لها على محكمة الموضوع فيما يتعلق بوزن البيئة وتقديرها واستخلاص النتيجة إذا كانت البيئة قانونية والاستخلاص سائغاً وسليماً فيكون ما جاء بهذين السببين مستوجب الرد.

وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١١ محرم سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠/٢/٢٠٠٥ م

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق / ف ع